الأمم المتحدة

A/64/418/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
14 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٥١ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة دينيس **ماكويد** (أيرلندا)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥١ من جدول الأعمال (انظرA/64/418، الفقرة ٢). واتُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٣٣ و ٤٢ المعقودتين في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويرد سرد للمناقشة التي أجرتها اللجنة بشأن البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/64/SR.33 و 42).

ثانيا – النظر في مشروع القرار A/C.2/64/L.19 والورقة غير الرسمية المستَندة إليه

٢ – في الجلسة ٣٣ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل السودان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”النظام المالي الدولي والتنمية“ (A/C.2/64/L.19)، وفيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة المتعلق بهذا البند في خمسة أجزاء تحت الرمز A/64/418 و Add.1-4.

181209 181209 09-65024 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

”**إن الجمعية العامة**،

”**إذ تشير** إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين كليهما ’نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية‘، وكذلك إلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (’خطة جوهانسبرغ للتنفيذ‘)،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”**وإذ تشير** إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإلى قرارها ٦١/١٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإذ تشدد على ضرورة التعجيل بتنفيذ النتائج ومتابعتها،

”**وإذ تعرب عن بالغ القلق** إزاء التأثيرات السلبية الحادة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية، والتي سلطت مزيدا من الضوء على مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة وعدم المساواة التي طال عليها الأمد في النظام المالي الدولي وهيكله والنظام الاقتصادي الحالي،

”**وإذ تكرر التأكيد** على ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز التنمية،

”**وإذ تؤكد** على أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية، فضلا عن الإخفاقات والثغرات في الإدارة المالية الدولية، تبرز مرة أخرى الحاجة الملحة إلى أن تضطلع لأمم المتحدة بدور رئيسي واستباقي في المسائل الاقتصادية الدولية،

”**وإذ تؤكد أيضا** على ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة التنسيقي في المسائل الاقتصادية الدولية،

”**وإذ تشدد** على أنه ينبغي أن يعمل النظام المالي الدولي على تعزيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة وجهود القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وأن يتيح في الوقت نفسه وبطريقة متسقة تعبئة ونشر جميع مصادر تمويل التنمية، بما في ذلك التمويل المتعدد الأطراف وتعبئة الموارد المحلية وتدفقات الاستثمارات الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون الخارجية وإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يقوم على قواعد ويتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز،

”**وإذ تؤكد** أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي أمر أساسي لبلوغ التنمية المستدامة، وإذ تكرر، في هذا الصدد، تأكيد أهمية تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها في الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي تؤثر في آفاق التنمية في البلدان النامية لتهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية وتمكينية، وإذ تكرر أيضا التأكيد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ، تحقيقا لذلك، جميع التدابير الضرورية والمناسبة، بما في ذلك كفالة الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

”**وإذ تؤكد أيضا** أن هذه الأزمة قد برهنت على الحاجة إلى الإدارة الرشيدة ولا سيما في الأسواق المالية في البلدان المتقدمة النمو، وتؤكد من جديد على الحاجة إلى الشفافية، ومكافحة الفساد على جميع المستويات،

”**وإذ تعترف** بحتمية معالجة القصور الديمقراطي في المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز،

”**وإذ تعيد تأكيد** ضرورة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في الهيئات والعمليات المعنية باتخاذ القرارات ووضع المعايير المتعلقة بالاقتصاد على الصعيد الدولي، وإذ تشدد، تحقيقا لتلك الغاية، على أهمية تحقيق تقدم ملموس في إصلاح الهيكل المالي الدولي والتعجيل بذلك الإصلاح، بما في ذلك ما يتعلق بمسألة القوة التصويتية للبلدان النامية ودورها في مؤسسات بريتون وودز،

”**وإذ تسلم** بالحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، وأهمية كفالة أن تكون منفتحة ونزيهة وشاملة كي تكمل الجهود الإنمائية الوطنية لضمان النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - تشدد على الحاجة الملحة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي وفعال في المسائل الاقتصادية الدولية، وتعتزم في هذا الصدد مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك ما يتعلق بإصلاح النظام المالي الدولي وهيكل النظام الاقتصادي وحسن سير عملهما؛

”٣ - **ترحب** بإنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية؛

”٤ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء الآثار التي تترتب على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية فيما يتعلق بالبلدان النامية، وتشدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تتناسب مع حجم الأزمة وعمقها وخطورتها، وتوفير التمويل الكافي لها، وتنفيذها على وجه السرعة وبشكل مناسب ومنسق دوليا؛

”٥ - **تؤكد** أن النمو الاقتصادي العالمي ووجود نظام مالي دولي مستقر، يمكن أن يدعما، في جملة أمور، قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد أهمية الجهود التعاونية المنسقة التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لمواجهة أخطار عدم الاستقرار المالي؛

”٦ - **تؤكد** أن هذه الأزمة قد ألقت مزيدا من الضوء على الحاجة الملحة لإجراء إصلاح جوهري وشامل للنظام الاقتصادي والمالي الدولي وهياكله، بما في ذلك السياسات والولايات والنطاق والإدارة، من أجل زيادة تمكينه من الاستجابة لحالات الطوارئ المالية والاقتصادية والحيلولة دون حدوثها، وتعزيز التنمية بصورة فعالة وتلبية احتياجات الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية بطريقة منصفة، وتشدد على أن تكون المؤسسات المالية الدولية على وجه الخصوص ذات وجهة إنمائية، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في حوار مفتوح وشامل وشفاف بشأن إقامة نظام وهيكل اقتصادي ومالي دولي جديد؛

”٧ - **تلاحظ** أن الاضطراب الحالي في الأسواق المالية يرتبط أيضا بالمنتجات المالية التي تتسم بانعدام الشفافية، وتعرب عن قلقها إزاء العواقب السلبية الحادة لتسويق هذه المنتجات على جهود التنمية في البلدان النامية، وتشدد على الحاجة إلى زيادة شفافية الأسواق الدولية لمثل هذه المنتجات المالية وتحسين تنظيم هذه الأسواق؛

”٨ - **تشدد** على الحاجة إلى توفير تمويل إضافي مستقر ويمكن التنبؤ به لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ سياسات مكافحة التقلبات الدورية في التصدي للأزمة الاقتصادية والمالية الحالية وفي الاضطلاع بخططها واستراتيجياتها الاستثمارية لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٩ - **تحث** المؤسسات المالية الدولية والهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية الأخرى على تخفيف الآثار الاقتصادية العالمية للأزمة المالية الحالية، وتوفير موارد مالية كافية ودون شروط، للبلدان النامية، ووضع خطة عالمية من أجل تحفيز النمو والتعافي وصون المكاسب الاقتصادية والإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، وكفالة إتاحة حيز سياسي للبلدان النامية، وإصلاح النظام والهيكل المالي والاقتصادي الدولي، والتعجيل بمعالجة مديونية البلدان النامية بما في ذلك عن طريق الوقف الاختياري لمدفوعات الديون وذلك بهدف الحيلولة دون حدوث أزمة ديون جديدة؛

”١٠ - **تلاحظ بقلق بالغ** أن صندوق النقد الدولي لا يزال يفرض سياسات مسايرة للتقلبات الدورية في البلدان النامية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم لا داعي له للركود الاقتصادي، وتؤكد أن هذه السياسات تعد انتهاكا لتوافق الآراء الدولي بشأن بذل جهود منسقة لحفز الطلب العالمي، وتؤكد أن الشروط لا تزال تفرض على الدول الأعضاء لاتباع سياسات مسايرة للتقلبات الدورية، أو اعتماد

سياسات نقدية وتنظيمية من شأنها أن تفاقم آثار الأزمة الراهنة، مما يجعل البلدان النامية في وضع غير موات بالنسبة إلى البلدان المتقدمة النمو، وتعد عاملا مثبطا للبلدان النامية لالتماس الدعم التمويلي، وتدعو مؤسسات بريتون وودز في هذا الصدد، إلى الكف عن فرض سياسات وشروط مسايرة للتقلبات الدورية؛

"١١ - **تعترف** بالحاجة إلى استجابة عالمية وجماعية للأزمة المالية والاقتصادية الحالية بطريقة منسقة وشاملة، وتعترف في هذا الصدد بالدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في معالجة الأزمة؛

"١٢ - **تشدد** على الحاجة لبذل جهود عالمية ومنسقة لاستعادة النمو الاقتصادي العالمي، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤكد أيضا في هذا الصدد، ضرورة التعافي من الأزمة عن طريق توفير فرص العمل، عن طريق جملة أمور منها تنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل؛

"١٣ - **تؤكد** أن البلدان النامية التي تعاني من نقص في العملات الأجنبية بسبب تداعيات الأزمة ينبغي أن لا تحرم من الحق في اتخاذ تدابير مؤقتة في حسابات رأس المال وتجميد الديون من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة على الاقتصاد وفرص العمل والإيرادات والفقر؛

"١٤ - **تشدد** على أنه يجب أن يتاح للبلدان النامية حيز السياسة اللازم للعمل على تنفيذ استجابات للأزمة تكون هادفة ومكيفة وفقا لاحتياجات تنميتها وأولوياتها. وتدعو لإصلاح نماذج الإقراض والتمويل، بما في ذلك إنشاء تسهيلات ائتمانية جديدة، حسب الاقتضاء، والتعجيل بوضع حد للشروط التي تعيق الخيارات الفردية المتاحة للبلدان النامية، وتؤدي إلى تفاقم التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية التي تواجهها هذه البلدان دون داع، وفي هذا السياق، وبينما تحيط علما بالخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي في هذا الصدد، تعترف بأن البرامج الجديدة والجارية لا تزال تحتوي على الشروط، وأن إصلاح نماذج الإقراض والتمويل المعمول بها في المؤسسات المالية الدولية، مع مراعاة التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية، يجب أن يمضي قدما باعتماد صكوك مرنة وميسرة وغير مشروطة تصرف الأموال في إطارها بسرعة ومقدما ويكون الهدف منها هو تقديم المساعدة الملموسة والعاجلة للبلدان النامية التي تواجه فجوات في التمويل؛

”١٥ - **تدعو** البلدان المتقدمة ذات السياسات التي لها تأثيرها على البلدان النامية إلى وضع سياسات تتفق مع الأهداف الوطنية للبلدان النامية فيما يتعلق بالنمو المستدام والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛

”١٦ - **تشدد** على الحاجة الملحة لإجراء إصلاح طموح وسريع لمؤسسات بريتون وودز، وبخاصة في هياكل إدارتها، على أساس التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية، من أجل معالجة القصور الديمقراطي في هذه المؤسسات وتحسين شرعيتها، ولأن تعكس هذه الإصلاحات الوقائع الحالية وتكفل للبلدان النامية إسماع صوتها ومشاركتها بصورة كاملة في عملية صنع القرار ووضع القواعد والمعايير في مؤسسات بريتون وودز، وتلاحظ في هذا الصدد، أن القرار الذي اتخذ في اجتماع صندوق النقد الدولي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بشأن الحصص ليس كافيا، وتحث على ضرورة حدوث تحول كبير في القوة التصويتية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية في أقرب وقت ممكن؛

”١٧ - **تشدد** على أن الأزمة الراهنة قد ألقت مزيدا من الضوء على ضرورة أن تشمل جهود الإصلاح الهيئات الأخرى لوضع المعايير والقواعد والترميز خارج النظام المتعدد الأطراف، وأن تكفل هذه الجهود التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية في هذه الهيئات، بما فيها، مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على الأعمال المصرفية؛

”١٨ - **تؤكد** أن نظام الاحتياطيات الدولية الحالي الذي يستند إلى عملة وطنية واحدة يساهم في الاختلالات الاقتصادية وعدم الاستقرار في السوق، وتحيط علما باقتراحات إصلاح النظام الحالي، بما في ذلك فيما يتعلق بمهام حقوق السحب الخاصة الموسعة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعد دراسة تفصيلية بشأن جدوى إنشاء نظام للاحتياطيات أكثر كفاءة وإنصافا، بما في ذلك تعزيز دور الترتيبات الإقليمية للتجارة والاحتياطيات، وتسهيلات احتياطية لمواجهة المشاكل في ميزان المدفوعات؛

”١٩ - **تعترف** بالدور الهام الذي تضطلع به زيادة مخصصات حقوق السحب الخاصة في زيادة السيولة النقدية العالمية، وإمكانية مساهمة حقوق السحب الخاصة الموسعة في الاستقرار والإنصاف والمرونة الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتتعهد في هذا الصدد بإجراء مزيد من الدراسة لدور حقوق السحب الخاصة الموسعة في توسيع نطاق السيولة، وتحقيق استقرار النظام الاحتياطي وتعزيز التنمية، وتحيط علما بموافقة صندوق النقد الدولي على تخصيص اعتماد عام لحقوق السحب

الخاصة لا يقل عن ٢٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وتدعو إلى تنفيذه والتعجيل بالتصديق على التعديل الرابع لمواد اتفاق الصندوق الذي ينص على تخصيص اعتماد لمرة واحدة لحقوق السحب الخاصة، على النحو الذي وافق عليه مجلس محافظي الصندوق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وتدعو أيضا إلى الإصدار الدوري لحقوق السحب الخاصة؛

"٢٠ - **تشجع** على إنشاء وحدات إقليمية لاتفاقات تبادل العملات والحسابات وتسويتها، على الصعيد الإقليمي، حسب الاقتضاء، وتوسيع نطاق استخدامها عن طريق اتحادات غرف المقاصة كوقاية جزئية ممكنة من تقلب العملات الدولية؛

"٢١ - **تبرز** أهمية الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لزيادة القدرة على مقاومة المخاطر المالية، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية وجود تقييم أفضل لعبء الدين الواقع على كاهل أي بلد وقدرته على خدمة ذلك الدين في منع نشوب الأزمات وحلها على السواء؛

"٢٢ - **تعترف** بضرورة أن تظل الرقابة الأكثر إنصافا وفعالية للبلدان ذات الأهمية في النظام الاقتصادي والتدفقات الدولية لرؤوس الأموال والأسواق المالية محور جهود منع نشوب الأزمات وألا يقتصر تركيز تلك الرقابة على البلدان المعرضة للأزمات فحسب، بل يمتد أيضا ليشمل استقرار النظام ككل؛

"٢٣ - **تعترف أيضا** بالآثار السلبية للتدفقات المفرطة لرأس المال على المدى القصير، وتطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن دور تدابير مراقبة رأس المال في التخفيف من الأثر السلبي لهذه التدفقات، مع مراعاة الحقوق السيادية للدول؛

"٢٤ - **تلاحظ مع القلق** التراجع الهائل في تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى الارتفاع الحاد في تكلفة التمويل الخارجي، وتدعو في هذا الصدد، المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات ذات الصلة إلى تعزيز وتوسيع توفير التمويل للبلدان النامية بكلفة منخفضة وبشروط ميسرة من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة وضمان قدرة هذه البلدان على سداد الديون؛

"٢٥ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى تعزيز شفافية آليات تصنيف الأخطار، مع ملاحظة أنه ينبغي لتقييمات الأخطار السيادية التي يجريها

القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى الحدود من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات الإنمائية المعنية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك أثرها المحتمل في آفاق التنمية في البلدان النامية؛

”٢٦ - **تشدد** على ضرورة ضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة وعادلة في وضع المعايير ومجموعات القوانين المالية، وتبرز الحاجة إلى كفالة تنفيذها بشكل طوعي وتدريجي كمساهمة في الحد من الضعف إزاء الأزمات المالية وأخطار العدوى بها؛

”٢٧ - **تدعو** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية والصناديق الإنمائية إلى الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك من خلال تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز سيطرتها على زمام الأمور وفاعليتها بوجه عام، وتدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي إلى كفالة التمويل الكافي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية؛

”٢٨ - **تؤكد** ضرورة التحسين المستمر لمعايير إدارة الشركات والقطاع العام، بما في ذلك المحاسبة ومراجعة الحسابات وتدابير ضمان الشفافية؛

”٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

”٣٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، في إطار البند المعنون ’المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي‘، البند الفرعي المعنون ’النظام المالي الدولي والتنمية‘.“

٣ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة ورقة غير رسمية باللغة الإنكليزية فقط، تتضمن نص مشروع قرار بعنوان ”النظام المالي الدولي والتنمية“ قدمه نائب رئيس اللجنة، كارلس إنريكه غارسيا غونسالس (السلفادور)، بناء على مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.19.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار الوارد في الورقة غير الرسمية أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو كل من فترويلا (جمهورية - البوليفارية) والسويد (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا (أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا) وكوبا (انظر A/C.2/64/SR.42).

٦ - وفي الجلسة ٤٢ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته الواردة في الورقة غير الرسمية (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/64/L.19 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين كليهما ”نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية“، وكذلك إلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)] وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ التنفيذية“)[(٣)]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٤)]،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإلى قرارها ٦١/١٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٥]، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية ووثيقته الختامية[٦]،

وإذ تعرب عن عميق القلق إزاء الأثر السلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة على التنمية، التي لم تؤد فقط إلى إبراز مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي طال أمدها، وإنما أيضا إلى تكثيف الجهود من أجل إصلاح وتعزيز النظام المالي الدولي وهيكله،

وإذ تنوه بالمناقشات الموضوعية المعقودة والجهود المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية،

وإذ تحيط علما بالقرارات المتخذة في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في اسطنبول،

وإذ تعيد تأكيد مقاصد الأمم المتحدة، المبيّنة في ميثاقها، ومن بينها تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية وجعل الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة، وتكرر التأكيد على ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز التنمية،

وإذ تشير إلى الالتزام بالعمل بروح من التضامن على التصدي للأزمة وتأثيرها في التنمية بصورة منسقة وشاملة على الصعيد العالمي، وباتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التصدي للأزمة وتأثيرها في التنمية،

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بكفالة سلامة القطاعات المالية المحلية التي تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبار ذلك عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

وإذ تسلّم باستمرار أهمية الإدارة الجيدة إلى جانب الملكية الوطنية للسياسات والاستراتيجيات، وإذ تشير إلى الالتزام بتعزيز فعالية وكفاءة المؤسسات الاقتصادية والمالية

---

(٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٦) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

على جميع المستويات، إذ إنها من العوامل الرئيسية المحدِّدة لمسار النمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل، وكذلك بتسريع وتيرة التعافي الجماعي من الأزمة من خلال تحسين الشفافية والقضاء على الفساد وتعزيز الإدارة،

وإذ تؤكد أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تكرر، في هذا الصدد، تأكيد أهمية تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي تؤثر في آفاق التنمية في البلدان النامية من أجل كفالة تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية وتمكينية، وإذ تكرر أيضا التأكيد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ، تحقيقا لذلك، جميع التدابير الضرورية والمناسبة، بما في ذلك كفالة الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

وإذ تسلم بالحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، وتعزيز إدارتها واتساقها وبأهمية كفالة أن تتسم هذه النظم بالانفتاح والإنصاف والشمول كي تكمل الجهود الإنمائية الوطنية المبذولة لضمان النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٧]؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن الأمم المتحدة، بفضل اشتراك بلدان العالم في عضويتها وبحكم شرعيتها، تتبوأ موقعا يؤهلها للمشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الهادفة إلى تحسين وتعزيز الأداء الفعال للنظام المالي الدولي وهيكله، وإذ تسلّم في الوقت نفسه بأن الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تضطلع بولايات تكمِّل إحداها الأخرى مما يجعل تنسيق أعمالها أمرا بالغ الأهمية؛

٣ - **تشير** في هذا الصدد إلى أن العزم قد عُقد على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى لدعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، استنادا إلى فهم واحترام واضحين لولاياتها وهياكل الإدارة لديها؛

٤ - **تشدد** على أهمية تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٦]، وتشير في هذا الصدد إلى إنشاء الفريق العامل

---

(٧) A/64/178.

المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل التي نُظر فيها في إطار تلك الوثيقة؛

٥ - **تشير** إلى أن الأزمة قد خلّفت آثارا خطيرة واسعة النطاق، وإن كانت متفاوتة، في جميع أنحاء العالم، أو أدت إلى تفاقم تلك الآثار، وإلى أن دولا عديدة قد أفادت، منذ بداية الأزمة، بتعرضها لآثار سلبية تختلف بحسب البلد والمنطقة ومستوى التنمية وشدة الأزمة، وتشمل هروب رؤوس الأموال الخاصة بصورة مكثفة ولا سيما في ذروة الأزمة؛

٦ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء الأثر الذي تخلّفه الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة على جميع البلدان، وخصوصا البلدان النامية، وتؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تتناسب مع حجم الأزمة وعمقها وخطورتها، وتوفير التمويل الكافي لها، وتنفيذها على وجه السرعة، وتنسيقها على الصعيد الدولي بصورة مناسبة، وتلاحظ في هذا الصدد العمل المهم الذي يجري الاضطلاع به على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للتخفيف من أثر الأزمة؛

٧ - **تؤكد من جديد** ضرورة مواصلة تطوير الإجراءات الشاملة التي يتخذها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية من أجل دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من خلال نهج منسق تتبعه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية على الصعيد القطري؛

٨ - **تلاحظ** أن النمو الاقتصادي العالمي ووجود نظام مالي دولي مستقر، يمكن، في جملة أمور، أن يدعما قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف سياساتها الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد أهمية الجهود التعاونية والمنسقة التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لمواجهة أخطار عدم الاستقرار المالي؛

٩ - **تؤكد** أن هذه الأزمة قد أعطت زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي الدولي وهيكله، بما في ذلك المسائل المتصلة بولاية هذا النظام ونطاقه وإدارته وقدرته على الاستجابة وتوجهه الإنمائي، حسب الاقتضاء؛

١٠ - **تلاحظ** أن أوجه القصور الشديد في التنظيم والإشراف، بالإضافة إلى المجازفات غير المسؤولة التي خاضتها المصارف وغيرها من المؤسسات المالية، خلقت أوجه ضعف مالي خطيرة أسهمت إلى حد كبير في الأزمة الحالية، وتشدد على ضرورة زيادة شفافية النظام المالي الدولي وتحسين تنظيمه والإشراف عليه، بوسائل منها تعزيز الرقابة الحصيفة وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز التعاون الدولي، مشيرة في الوقت نفسه إلى الإصلاحات الجارية في هذا الصدد؛

١١ - **تشدد على** الحاجة لبذل جهود عالمية منسقة لتحقيق النمو الاقتصادي من جديد على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان النامية، وتشدد أيضا في هذا الصدد على ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار الآثار البشرية والاجتماعية للأزمة، وتشدد على الحاجة إلى تعزيز التعافي من الأزمة من خلال توفير العديد من فرص العمل، بالاستناد إلى برنامج توفير فرص العمل اللائق ومن خلال تنفيذ القرار المعنون ''التعافي من الأزمة: إبرام ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل'' الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثامنة والتسعين؛

١٢ - **تؤكد** أن البلدان النامية التي تواجه نقصا حادا وشديدا في الاحتياطيات الأجنبية بسبب تداعيات الأزمة يمكنها أن تتخذ، كملاذ أخير، تدابير مؤقتة في حسابات رأس المال، وفقا للاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، من أجل المساعدة على تخفيف الآثار السلبية للأزمة؛

١٣ - **تلاحظ** أن البلدان النامية يمكنها أن تسعى، كملاذ أخير، إلى التفاوض، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، من أجل التوصل إلى اتفاقات بين المدينين والدائنين تسمح بالتوقف مؤقتا عن تسديد الديون للمساعدة على التخفيف من الآثار السلبية للأزمة وتحقيق استقرار في التطورات التي يشهدها الاقتصاد الكلي؛

١٤ - **تشير** إلى أن البلدان يجب أن تتمتع بالمرونة اللازمة لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية ولاتخاذ إجراءات للتصدي للأزمة تكون محددة الهدف ومصممة وفقا لظروف كل منها، وتدعو إلى تبسيط الشروط بحيث تكفل أنها مناسبة التوقيت ومصممة تبعا للاحتياجات ومحددة الهدف وداعمة للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية؛

١٥ - **تلاحظ** في هذا السياق التحسن الذي طرأ مؤخرا على إطار الإقراض الخاص بصندوق النقد الدولي، من خلال وسائل منها تبسيط الشروط واستحداث صكوك أكثر مرونة، من قبيل خطوط الائتمان المرنة، وتشير في الوقت نفسه إلى أن البرامج الجديدة والقائمة ينبغي ألا تنطوي على شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها؛

١٦ - **تحث** المؤسسات المالية الدولية على مواصلة بذل الجهود للتخفيف من الآثار الاقتصادية العالمية للأزمة الحالية، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد المالية للبلدان النامية، وتؤكد ضرورة مساعدة البلدان النامية على التصدي للأزمة دون تحمل خطر الوقوع مجددا في أزمة ديون أخرى، وتحيط علما مع التقدير في هذا الصدد بالموارد الإضافية التي تم توفيرها

من خلال صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتدعو إلى الاستمرار في توفير تمويل ميسَّر وقائم على المنح للبلدان المنخفضة الدخل لتمكينها من التصدي للأزمة؛

١٧ - **تلاحظ** التقدم الذي أُحرز مؤخرا بشأن إصلاح هياكل إدارة المؤسسات المالية الدولية، وتعيد تأكيد الالتزام بتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية اتخاذ القرارات ووضع المعايير المتعلقة بالاقتصاد على الصعيد الدولي، مع التأكيد على أهمية مواصلة بذل الجهود لإصلاح الهيكل المالي الدولي تحقيقا لتلك الغاية، وتقر بضرورة مواصلة النقاش بشأن مسألة القوة التصويتية للبلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز، التي لا تزال مثار قلق؛

١٨ - **تؤكد من جديد** ضرورة معالجة القلق الذي كثيرا ما يجري الإعراب عنه بشأن مدى تمثيل البلدان النامية في الهيئات الرئيسية لوضع المعايير، وبالتالي، ترحّب بزيادة عدد أعضاء منتدى تحقيق الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، بوصف ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، وتشجع الهيئات الرئيسية لوضع المعايير على مواصلة استعراض عضويتها على وجه السرعة، مع تحسين فعاليتها في الوقت نفسه، بهدف توسيع نطاق تمثيل البلدان النامية حسب الاقتضاء؛

١٩ - **تشير** إلى الدور الهام لمخصصات حقوق السحب الخاصة الأخيرة في زيادة السيولة النقدية العالمية، وتسلم بضرورة إبقاء مسألة دور حقوق السحب الخاصة قيد الاستعراض بانتظام، بما في ذلك فيما يتصل بدورها المحتمل في نظام الاحتياطيات الدولية، وتطلب إلى الأمين العام أن يأخذ هذا في الاعتبار عند إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٠ - **تلاحظ أيضا** قيمة جهود التعاون الإقليمية ودون الإقليمية في مواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية العالمية، وتشجع على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وذلك مثلا من خلال المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والترتيبات الخاصة باحتياطيات العملات وغيرها من المبادرات الإقليمية، بوصفها إسهاما في التحرك المتعدد الأطراف الذي يهدف إلى التصدي للأزمة الراهنة، وفي تحسين القدرة على الانتعاش من الأزمات التي قد تنشب في المستقبل؛

٢١ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى تعزيز شفافية آليات تصنيف الأخطار، مع ملاحظة أنه ينبغي لتقييمات الأخطار السيادية التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام معايير دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات الرفيعة الجودة، وتشجع المؤسسات الإنمائية المعنية، بما في ذلك

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك أثرها المحتمل على آفاق التنمية في البلدان النامية؛

٢٢ - **تدعو** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والصناديق الإنمائية إلى الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك من خلال تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية تضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز سيطرتها على زمام الأمور وفاعليتها بوجه عام، وتدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي إلى كفالة التمويل الكافي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية؛

٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''.